مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (٣) الجزء (٣) السنة (2024) ،(٧٧- ١٠٤) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg
(العلوم القانونية)

دور لجنة بازل فى تعزيز حوكمة البنوك

محمد احمد سلامه احمد الوكيل

قسم الاقتصاد والمالية العامة – كليه الحقوق – جامعه بنها

مستخلص البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة دور لجنة بازل للرقابة المصرفية في تعزيز متطلبات ومبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية والأهداف التى وضعها تلك اللجنة لتعزيز الحوكمة فى البنوك.

وتأسيساً على ذلك تناولت الدراسة مفهوم حوكمة البنوك وأهميتها وأهدافها وأهم خصائصها والإطار التنظيمي والقانوني الفعال الذي يحكم مبادئ الحوكمة المصرفية ونشأة لجنة بازل ودورها في تعزيز حوكمة البنوك وتطويرها من خلال المعايير التي وضعتها تلك اللجنة لدعم تحقيق أهدافها.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتتحقق ذلك بتقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث ويتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقه ونشر التقارير الدورية المالية السنوية في الوقت المناسب والإفصاح العادل عن نتائج تلك التقارير بشكل يمكن المساهمين والمقرضين من تقييم آداء المؤسسة وتوفير نظام معلوماتى فعال، يخدم الأهداف الإستراتيجية للبنك، وبما يضمن التوزيع السليم للمسؤوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة لها، مع المساءلة والمحاسبة داخل البنك سواء لأنفسهم أم لجميع العاملين على حد سواء.

الكلمات المفتاحية : بازل ، الحوكمة ، البنوك.

The role of the Basel Committee in enhancing bank governance

Abstract

The study aims to know the role of the Basel Committee on Banking Supervision in enhancing the requirements, principles and standards of banking governance and the objectives set by that committee to enhance governance in banks.

Based on this, the study addressed the concept of bank governance, its importance, objectives, and most important characteristics, the effective regulatory and legal framework that governs the principles of banking governance, the emergence of the Basel Committee and its role in enhancing and developing bank governance through the standards set by that committee to support the achievement of its objectives.

The study concluded that there is a need for transparency and disclosure in all the work and activities of the bank and management in accordance with the decisions of the Basel Committee on Banking Supervision and the provision of an effective information system that serves the strategic objectives of the bank. This ensures the proper distribution of responsibilities by members of the Board of Directors and the setting of clear rules and limits for them, with accountability and accountability within the bank, whether for themselves or for all employees alike.

Keywords: Basel, Governance, Banking

أولاً: مقدمة الدراسة:

شهد العقد الأخير من القرن الماضي البدايات الحقيقية للإتجاه نحو الحوكمة والحديث عنها وذلك بعد تفجر الكثير من الأزمات والانهيارات والتجاوزات المالية والإدارية، مما أدى إلى تعاظم الإهتمام بمفهوم الحوكمة في كافة الإقتصادات المتقدمة والنامية ودعا إلى ضرورة الإستعانه بآليات حديثة للإداره والرقابة من خلال تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في جميع أنواع البنوك كإطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة والعدالة مما جعل الحديث عن الحوكمه يحظى بأهميه بالغة. [١]

ولقد لعبت دوراً حاسماً في تحسين هياكل إدارة المخاطر من خلال مبادئ حوكمة البنوك التى تجلت تداعيات إرسائها نتيجة للأزمات التى تعرضت لها البنوك، مما أدى إلى مراجعة مبادئ حوكمة البنوك في مختلف دول العالم لإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية. وبالتالي فمن المعقول التنبؤ بأن آليات حوكمة البنوك وإدارة المخاطر تواجه المزيد من الضغوط المؤكدة لخفض مستويات المخاطر التي تواجهها البنوك بسبب الضغوط التنظيمية. وبالتالى تسهم حوكمة البنوك بشكل فعال فى تخفيض مستويات المخاطر بشكل كبير بالنسبة للبنوك التي تتمتع بآليات فعالة لإدارة المخاطر.[٢]

وتشكل إتفاقيات لجنة بازل إحدى أبرز القضايا التي تشغل بال المجتمع المصرفي، نظراً لما ترتبه على البنوك من ضرورة تطوير ثقافة إدارة المخاطر وحوكمة البنوك بحسب المعايير الدولية الجديدة، والتى تفرض إجراء ترتيبات مالية داخلية خاصة بتحسين نوعية الأصول، وبناء قواعد معلومات عن

---

[١] د. ريم محمد محمود عبد المنعم: أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على إستخدام المشتقات المالية فى البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠٢٠، ص ٥١.

[2]) Abdullah A. Aljughaiman: Do banks effectively manage their risks? The role of risk governance in the MENA region, journal Account. Public Policy, Newcastle University Business School, Newcastle University, United Kingdom, 2019, P. 6.

عملائها ومحافظهم الائتمانية، وتدعيم القواعد الرأسمالية لتغطية أنواع كثيرة من المخاطر المصرفية والمالية ونجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الإهتمام بسبب أهميتها للآداء الإقتصادي. [١]

ثانياً: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها على المستويين العلمى والعملى:

١- فعلى المستوى العلمى:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال بحث دور لجنة بازل فى تعزيز حوكمة البنوك، حيث يؤدى عدم إستقرار البيئة السياسية والإقتصادية فى العديد من الدول وعدم ترشيد القرارات المتعلقة بالنشاط المصرفى، إلى ضعف الرقابة المصرفية نتيجة عدم إرساء مبادئ الحوكمة المصرفية عليها. وبالتالى فإن دراسة مبادئ حوكمة البنوك كما عززتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، يؤدى إلى تجنب العثرات التى قد يقع فيها البنك نتيجة عدم تطبيق تلك المبادئ.

٢- وعلى المستوى العملى:

فإن الإقتصاد سيما فى الدول النامية فى حاجة دائمة لتجنب المخاطر التى تصاحب العمل المصرفى حتى يحقق معدلات أعلى للنمو وبالتالى فإن تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة المصرفية يسهم فى زيادة معدلات النمو الإقتصادى.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- الحد من مخاطر الإضطرابات المالية للعمل المصرفى التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير على الإقتصاد.

٢- ضمان تحقيق دور الجهاز المصرفي في التنمية الشاملة.

٣- زيادة كفاءة العملية الإئتمانية وضبط فاعلية الرقابة عليه.

٤- وضع أسس منهجية علمية لضمان تطبيق الحوكمة المصرفية.

---

[١]) أ. فاطمة سعيد سعد على النمر: أثر لجنة بازل على إدارة الارباح فى البنوك المسجلة فى البورصة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢٠، ص ٣٩٥.

رابعاً: إشكالية الدراسة:

تبدو الإشكالية فى كيفية إيجاد قطاع مصرفى قادر على تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال ترشيد قراراته الإئتمانية. ومن ثم تتبلور الإشكالية فى الإجابة على السؤال الرئيس التالى:

كيف يمكن تحقيق الحوكمة الرشيدة على أعمال البنوك؟

خامساً: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفروض التالية:

١- إن رفع مستوى أداء البنوك فى تحقيق وظيفتها كوسيط مالى يسهم فى تحفيز النمو الإقتصادى من خلال تمويل الإستثمار.

٢- أن تحقيق الشفافية والإفصاح يسهمان فى الحد من المخاطر الناتجة عن عدم تطبيق حوكمة البنوك.

٣- إن زيادة القدرة التنافسية وانطلاق الصناعة المصرفية يعدان ضرورة هامة لحقيق النمو الإقتصادى فى ظل العمل على تحقيق مبادئ ومتطلبات الحوكمة كما قررتها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

سادساً: منهجية الدراسة:

للإجابة على السؤال الذى سبق تحديده، يقوم منهج البحث فى معالجة النقاط البحثية من خلال إستخدام إسلوبى الإستقراء والتحليل الوصفى على النحو التالى:

فالمنهج الإستقرائى:

وسيتم تغطيتة من خلال المكتبات المختلفة، وذلك بهدف إستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التى تتضمن عملية إدارة المخاطر المصرفية والموضوعات ذات الصلة بها، وكيفية الإستفادة منها فى معالجة مشكلة الدراسة.

أما إسلوب التحليل الوصفى:

ويستخدم عند رصد ومتابعة التطورات المستحدثة فى أنواع الرقابة المصرفية.

سابعاً: الحدود الموضوعية للدراسة:

تنحصر الحدود الموضوعية للدراسة فى الدور الذى لعبته لجنة بازل للرقابة المصرفية فى دعم متطلبات الحوكمة الزشيدة للبنوك مما يسهم في تحقيق الكفاية والملاءة المصرفية.

ثامناً: تقسيم الدراسة:

سوف يتم تقسيم الدراسة كما يلى:

دور لجنة بازل فى تعزيز حوكمة البنوك

المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك وأهميتها وأهدافها وأهم خصائصها.

المطلب الثانى: نشأة لجنة بازل ودورها فى تعزيز الحوكمة المصرفية.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع.

المطلب الأول

مفهوم حوكمة البنوك وأهميتها وأهدافها وخصائصها

أولاً: مفهوم حوكمة البنوك:

(أ): الحوكمة بصفة عامة:

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج، والأعاصير، والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة، وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على الركاب وممتلكاتهم ودفاعه عنها ضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار، ففي كل رحلة يعود منها سالما إلى الميناء أطلق عليه "القبطان المتحوكم". [١]

ويعد مصطلح الحوكمة هو ترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح الانجليزي CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، فهي: " إسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " وقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، وحوكمة الشركات Corporate Govemanceهي من أهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين. وقد زاد الإهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصادات النامية والمتقدمة نظراً لإرتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وهو مصطلح حديث نسبياً في الأدبيات الإقتصادية والمالية، إلا أن مضمونه قديم ويرجع إلى القرن التاسع عشر، حيث تناولت الكتابات المتعلقة بالإقتصادات حقوق المساهمين والقواعد والتنظيمات القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي تحكم إدارة الشركة في أداء عملها.

[١] أ. محمد برعى سراج الدين: الحوكمة التعريف والمفهوم والدروس المستفادة، مجلة المال والإقتصاد، بنك فيصل الإسلامى السودانى، العدد الثانى والثمانون، السودان، ٢٠٢٢، ص ٤٦.

وعليه ويمكن القول أن حوكمة الشركات عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء، لاسيما أولائك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية. [١]

ويعتبر مصطلح الحوكمة حديث الاستعمال في اللغة العربية، إذ بدأ إستخدامه في بداية سنة ٢٠٠٠م إلا أنه لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لهذا المصطلح، وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح وإلى استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل: الإدارة الرشيدة، والحاكمية، والحوكمة، والحكم الراشد، والحكم الصالح أو الجيد.

ومن خلال بيان نشأة مفهوم الحوكمة يمكن إستعراض مجموعة من تعاريف الحوكمة وذلك لتعدد الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين حول مفهوم الحوكمة، **ويعرف البعض الحوكمة بأنها** "وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمى أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدى إلى خلق ضامانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لإقتصاد السوق فى المجتمع" [٢]

وهى أيضاً: " مجموعة من القواعد والإجراءات التى يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين والمسئولية الإجتماعية والبيئية للشركة"

---

[١] د. ياسر عوض شعبان عبد الرسول: آليات الحوكمة ودورها فى التنمية الإقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، مصر، ٢٠١١، ص ٣٤٧.

- وأنظر أيضاً فى ذات المعنى:

د. رندة الدبل: تقييم الشركات العائلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص ٩٦.

[٢] أ. هبة مجدى عبد الحميد أحمد: دور حوكمة البنوك التجارية المصرية فى تحسين جودة الخدمات المصرفية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠١٧، ص ٧١٣.

ويختلف مفهوم الحوكمة بحسب تعدد آراء المنظمات المختلفة وتغاير الإختصاصات والإهتمامات، وشمولها للعديد من الأبعاد المالية، والاقتصادية، والاجتماعية لكنها تشترك في الإهتمام بتطوير الآداء، وتحقيق الإفصاح، والشفافية، والمساءلة. وبناء على ذلك، **يمكن تعريف الحوكمة كذلك بأنها:** "منظومة متكاملة من المبادئ، والقوانين، والآليات التي تعمل معا من أجل إدارة شؤون البنك والرقابة عليها، لتحقيق أهداف البنك، وحماية حقوق ومصالح كافة الأطراف المرتبطة بها، وتعزيز الإفصاح والشفافية". [١]

فعلى الرغم من أن مفهوم حوكمة الشركات مرتبط بجميع الشركات في جميع الدول، إلا أنه لا يوجد له تعريف واحد مقبول عالمياً. ويمكن القول إن التعريف المتفق عليه بشكل كبير هو "النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات ومراقبته". وتعرف حوكمة الشركات عموما بأنها مجموعة من الآليات المستخدمة لمعالجة مشاكل الوكالة والسيطرة على المخاطر داخل الشركة. ولذا فليس من المستغرب أن يتم التأكيد كثيرا على أهمية فعالية ممارسات حوكمة الشركات في البنوك والقطاع المالي، حيث تعتبر سلامة البنوك مفتاحا للإستقرار المالي، كما أن نقاط ضعف الحوكمة في البنوك يؤدى إلى فشل أنظمة إدارة المخاطر وهو ما يضعف فى النهاية القطاع المالي والاقتصاد ككل بسبب ضعف النظام الذى يتم من خلاله توجيه البنك ومراقبته. [٢]

(ب): مفهوم حوكمة البنوك:

يدور مفهوم حوكمة البنوك حول وضع الضوابط والسياسات التي تضمن حسن إدارة البنك بما يحمى مصالح الأطراف ذات الصلة بالبنك، ويحد من التصرفات الإنتهازية والسيئة للمديرين بالبنوك،

---

[١] أ. محمد برعى سراج الدين: الحوكمة التعريف والمفهوم والدروس المستفادة، مرجع سابق، ص ٤٧.

[٢] د. محمد سامى سلامة خلف: أثر آليات الحوكمة على أداء ومخاطر البنوك فى القطاع المالى المصرى، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٣، ص ١٩٠.

- See in the same context:

Hajar Raouf: Risk governance and financial stability: A comparative study of conventional and Islamic banks in the GCC, Global Finance Journal, Prudential Regulation Authority, Bank of England, UK, 2022, P. 2

بعدما أظهرت الوقائع والأحداث حالات عديدة من التلاعب والغش والفساد بواسطة الإدارة، والتي أدت إلى إفلاس تلك البنوك. وبالتالي فإن حوكمة البنوك هي اطار عمل يتضمن مجموعة من المعايير والاجراءات التي تهتم بتطبيق المساءلة والإفصاح والنزاهة والشفافية، وتعمل معاً على توزيع الحقوق والمسئوليات على جميع الأطراف ذات الصلة بالبنك لضمان حماية مصالحهم، وذلك نتيجة الأزمات والانهيارات المالية التي عانت منها البنوك في الفترات الأخيرة نتيجة الفساد المالي والاداري، وتعتبر حوكمة البنوك العلاج المضاد لهذا الفساد. [١]

ويمكن تعريف حوكمة البنوك بأنها أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين، والمساهمين بالإضافة إلى علاقة هؤلاء المساهمين الخارجيين والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. **كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل** دور العامة وهم جميع المساهمين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على آداء البنوك. **كما تعرف الحوكمة بالبنوك على أنها** النظام الذي يتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها إبتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال سواء مساهمين، أم مستثمرين، أم مؤسسين. [٢]

كما تعرف حوكمة البنوك أيضا على انها مراقبة الآداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، والتي تتحدد من خلال الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما أنها مجموعة من المباديء والآليات والمعايير السليمة التي تعمل علي تخفيض آثار تضارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خلال إحكام السيطرة على إدارة البنك ومراقبة

---

[١] د. ريم محمد محمود عبد المنعم: أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على إستخدام المشتقات المالية فى البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، مرجع سابق، ص ٦١.

[٢] أ. هبة مجدى عبد الحميد أحمد: دور حوكمة البنوك التجارية المصرية فى تحسين جودة الخدمات المصرفية، مرجع سابق، ص ٧١٤-٧١٥.

عملها وإدارة مخاطرها بما يؤدي إلي تطوير الآداء بما يتوافق مع القوانين والتعليمات وأفضل الممارسات في مجال العمل المصرفي وتحقيق مستوى عالي من الإفصاح والشفافية. [١]

وتعرف كذلك بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين إدارة البنوك ومساهميها وأصحاب المصالح فيها من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإداره شؤون البنك وتوجيه أعماله من أجل ضمان تعزيز الآداء والإفصاح والشفافية بالبنك وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة. [٢]

وقد عرف البنك المركزي المصري حوكمة البنوك بأنها: "مجموعة العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته وحملة الأسهم به وأصحاب المصالح الأخرى، مع تحديد واضح لكل منهم" [٣]

كما عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية أن "الحوكمة المصرفية هي الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك وحماية حقوق المودعين". وبالتالى فحوكمة البنوك هي مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والإقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في آداء عملها والوفاء بمسئوليتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي. [٤]

ثانياً: أهمية الحوكمة المصرفية:

---

[١] أ. دعاء حسن محمد صلاح الدين: مدى إلتزام البنوك بتطبيق تعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة فى البنوك التجارية فى مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٨، ص ٥٨٩.

[٢] د. نهلة النور محمد المكي: دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٤ ، ص ١٦١.

[٣] د. فؤاد محمد عيسى: دور الحوكمة وإختبارات الضغط فى ضبط آداء القطاع المصرفى فى مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٣، ص ٣٠٣.

[٤] أ. فهد بلعلمى: الحوكمة وقدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية فى ظل أزمة كورونا، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج فى الإقتصاد العالمى، المدرسة العليا للتجارة، مخبر الإصلاحات الإقتصادية والتنمية وإستراتيجيات الإندماج فى الإقتصاد العالمى، الجزائر، ٢٠٢٣، ص ٩٨.

تعد حوكمة البنوك أمرًا ضرورياً لتطوير الأنشطة الإئتمانية للبنك فلا تزال البنوك تواجه مشاكل مثل ضعف آليات مراقبة المخاطر الداخلية نتيجة للحوكمة غير الفعالة فدراسة حوكمة البنوك لها أهمية قصوى فى تحسين هيكل الإدارة الداخلية للبنك وتعزيز التنمية المستدامة في الصناعة المصرفية. [١]

وتكمن أهمية الحوكمة في قطاع البنوك في العديد من النقاط منها: [٢]

١- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الاسهم على تحقيق عائد لإستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المستثمرين، وتعزيز العلاقة مع المقترضين وتشجيعها للشركات المقترضة منها بتطبيق الحوكمة.

٢- تعظيم القيمة السوقية للأسهم وخفض تكلفة الاستثمار وزيادة فرص التمويل وتدعيم القدرة التنافسية للبنك في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل إستحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث إندماجات أو إستحواذ أو بيع.

٣- التأكد من كفاءة وحسن توجيه التدفقات النقدية الناتجة عن الإستخدام الأمثل لموارد البنك منعاً لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك مما يسهم فى الحد من الفساد المالي والإداري.

---

[1]) Li Wang: Bank shareholder network and board governance: Evidence from Chinese commercial banks, Journal of Innovation & Knowledge, Faculty of Economics and Management, East China Normal University, Shanghai , China, 2023. P. 1.

[٢]) د. أحمد عدنان أبو الهيجاء: أثر موثوقية نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٧ ، ص ٣٣– ٣٤.

- أنظر أيضاً فى ذات السياق:

أ. ماهر أسامه نايف شبير: أثر إستخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠١٧، ص ٢١.

٤- توفير مصادر التمويل للبنك سواء من خلال الجهاز المصرفي أم سوق رأس المال في ظل تزايد حركة إنتقال التدفقات الرأسمالية مما يعمل على تحسين التقييم الائتماني تقليل تكلفة رأس المال.

٥- تجنب الوقوع في مشكلات محاسبية ومالية وتحقيق دعم واستقرار نشاط البنك، وبالتالى تقليل حدوث إنهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال، مما يسهم فى إستقرار سوق المال.

٦- تخفيف المخاطر المتعلقة بالفساد المالي أو الإداري بالبنك.

٧- تحقيق الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة للقوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لإتخاذ القرار.

٨- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنك أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المساهمين والمدققين للوصول لقوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.

٩- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع إختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة البنك في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

ثالثاً: أهداف حوكمة البنوك:

تسعى حوكمة البنوك إلى تحقيق العديد من الأهداف التى يمكن تلخيص جانب منها فيما يلي: [١]

---

[١]) د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن: دور اليات الحوكمة في الحد من مخاطر الإئتمان البنكي – دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٨، ص ١٥٩.

- أنظر أيضاً فى ذات المعنى:

د. زناقى بشير، د.معاريف محمد: أثر آليات الحوكمة على إدراة المخاطر المصرفية فى البنوك – دراسة إستطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت، مجلة البديل الإقتصادى، جامعة الدكتور مولاى الطاهر سعيدة، الجزائر،٢٠١٩، ص ٣٣٨.

– وأنظر أيضاً:

١- تحقيق الرقابة على جميع الأعمال داخل البنك.

٢- تحقيق الشفافية والعدالة.

٣- تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

٤- حماية حقوق المساهمين وأموال المودعين.

٥- منح حق مسائلة الإدارة، والعمل على ضمان مراجعة الآداء المالي للبنك، وتحقيق رقابة مستقلة علي جميع الاعمال داخل البنك.

٦- الحد من إستغلال السلطة من غير المصلحة العامة للبنك.

٧- تجنب حدوث الأزمات المالية من خلال تنظيم راس المال وتقليل سلوكيات المخاطرة لدى البنوك مما يسهم فى تحسين ربحيتها. [١]

والجدير بالذكر أن من أهم أهداف حوكمة المؤسسات المالية العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات المالية بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات والقوانين أم بالإمتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع البنك فالجوانب الأخلاقية في عمل البنوك هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة. [٢]

رابعاً: خصائص حوكمة البنوك:

د. أنس ساتى ساتى محمد: إدارة مخاطر الإئتمان المصرفى، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

[1]) Xing Zhang: Internal risk governance and external capital regulation affecting bank risk-taking and performance: Evidence from P.R. China, journal International Review of Economics and Finance, enmin University of China, Beijing, PR China, 2021, P. 276.

[٢]) د. ياسر عوض شعبان عبد الرسول: آليات الحوكمة ودورها فى التنمية الإقتصادية، مرجع سابق ، ص ٣٦٠-٣٦١.

تتمثل خصائص حوكمة البنوك فيما يلي: [١]

(أ): الإنضباط:

ويعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ويتحقق ذلك من خلال إعطاء بيانات واضحة للجمهور ووجود حافز لدى الإدارة إتجاه تحقيق سعر عادل للسهم والتقدير السليم لحقوق الملكية.

(ب): الإفصاح والشفافية:

وتتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث ويتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقه ونشر التقارير الدورية المالية السنوية في الوقت المناسب والإفصاح العادل عن نتائج تلك التقارير بشكل يمكن المساهمين والمقرضين من تقييم آداء المؤسسة وتتحقق بالآتي: [٢]

١- الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة.
٢- نشر التقارير الدورية في موعدها.
٣- عدم تسرب المعلومات قبل الإعلان عنها.
٤- الإفصاح العادل عن النتائج الختامية.
٥- تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
٦- الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة.
٧- توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا.

(ت): الاستقلالية:

---

[١] أ. عبيده محمد داود الجماصى: اثر تطبيق مبادئ الحوكمه على تحقيق الاستدامه الماليه دراسه ميدانيه على البنوك المدرجه في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كليه الاقتصاد والعلوم الاداريه، الجامعه الاسلاميه ، غزة، ٢٠٢٢ ، ص ٢٥-٢٦.

[٢] أ. الشريف بكر أحمد حسين: آليات حوكمة الشركة ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي – دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي السوداني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٩، ص ٢٦.

وهي تلافي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادله للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ووجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل وتدعيم وجود مراجعين مستقلين.

(ث): المساءلة:

بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية والتصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤولياتهم.

ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لمبادئ فعالة لحوكمه البنوك فانه يجب وجود اطار تنظيمي قانوني فعال يحكمها فهناك بعض الإرشادات التى يجب أخذها بعين الإعتبار: [١]

١- يجب وضع إطار حوكمة البنوك بهدف أن يكون ذا تأثير على الآداء الإقتصادي الشامل وكفاءة الأسواق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.

٢- يجب تحديد المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

٣- يجب أن تكون القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة البنوك متوافقة مع القانون وذات شفافية وقابلية للتنفيذ.

٤- يجب أن تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية ويجب أن تكون قراراتها في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافى لها.

---

[١]) أ. عبيده محمد داود الجماصى: اثر تطبيق مبادئ الحوكمه على تحقيق الاستدامه الماليه دراسه ميدانيه على البنوك المدرجه في بورصة فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٨.

والجدير بالذكر أنه يصعب إدارة الأنشطة البنكية بدون تواجد أهداف إستراتيجية أو مبادئ للإدارة يمكن الإسترشاد بها. لذلك فإنه على مجلس الإدارة أن يضع الإستراتيجيات التي تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك الحيويه، كما يجب عليه أيضاً تطوير المبادئ التي تدار بها المؤسسة سواء تلك التي تتعلق بالمجلس نفسه أم بالإدارة العليا أم بباقي الموظفين. ويجب أن تؤكد هذه المبادئ على أهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشكلات التي تعترض البنك، وخاصة يجب أن تتمكن هذه المبادئ من منع الفساد والرشوة في الأنشطة التي تتعلق بالبنك سواء بالنسبة للمعاملات الداخليه أم الصفقات الخارجية، ويجب أن يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة مثل منح معاملة تفضيلية لبعض الأطراف التي لها مكانه خاصه لدى البنك، كمنح قروض بشروط مميزة أو تغطية الخسائر المرتبطة بالمعاملات أو التنازل عن العمولة أو إقراض الموظفين وغير ذلك من أشكال التعامل الداخلي دون مراعاة للشروط الواجب توافرها عند منح القروض، فمثلا يجب أن يتم منح الإقراض الداخلي للعاملين بالبنك وفقاً لشروط السوق وأن يقتصر على أنواع محددة من القروض، مع رفع تقارير خاصه بعملية الإقراض لمجلس الإدارة على أن يتم مراجعتها من جانب المراجعين. [١]

(ج): وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك:

إن تأثير حوكمة البنوك على المخاطر يعتمد على مدى السياسات الاحترازية الكلية المعمول بها. [٢] لذلك يجب على مجلس الإدارة أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس، وكذلك للإدارة العليا، وتعد الإدارة العليا مسئوولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقاً لمستوياتهم الوظيفية مع الأخذ في الاعتبار أنهم في النهاية مسئولون جميعاً أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك.

---

[١]) د. ياسر عوض شعبان عبد الرسول: آليات الحوكمة ودورها فى التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٦٨-٣٦٩.

[2]) Chrysovalantis Gaganis: Macroprudential policies, corporate governance and bank risk:Cross-country evidence ,Journal of Economic Behavior and Organization, Department of Economics, University of Crete, Greece, 2020, P. 135.

وبالتالى فإن مجلس الإدارة الكفء يحدد كل السلطات وجميع المسؤوليات الأساسية له وكذلك الإدارة العليا كما تقوم الإدارة العليا بدورها فى تحديد المسؤوليات المختلفه للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الاخذ في الاعتبار انهم في النهايه مسؤولون أمام مجلس الإدارة عن آدائه وسمعته وبالتالى ثقة المتعاملين معه وأصحاب المصالح. [١]

(ح): مراعاة حقوق المساهمين:

الحفاظ على حقوق حملة الاسهم (المساهمين) بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب وتحقيق التكافؤ والمساواه في التعامل معهم والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وهم جميع الفئات الأخرى من غير حملة الأسهم ممن لهم علاقه بالبنك. [٢]

(خ): مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة:

ويتحقق ذلك وفقاً لما يلى: [٣]

١- يجب أن تشتمل على المعلومات العامة مثل أهداف البنك وحقوق التصويت والمخاطر الجوهرية.
٢- إجراء التدقيق السنوى لحسابات البنك بواسطة مدقق مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة وللمساهمين.
٣- يجب أن تعد المعلومات المفصح عنها استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية وتشمل المعلومات المالية وغير المالية.
٤- يجب توفير قنوات لنشر المعلومات لتمكين مختلف الأطراف ذوي المصالح من الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة في الوقت المحدد.

---

[١] د. فؤاد محمد عيسى: دور الحوكمة وإختبارات الضغط فى ضبط آداء القطاع المصرفى فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

[٢] د. أكرم يوسف عواد النجداوى: تقييم مدى إلتزام البنوك الإسلامية فى الأردن بمبادئ لجنة بازل بخصوص حوكمة الشركات، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عدن، ٢٠١٣، ص ٦٦.

[٣] أ. عبيده محمد داود الجماصى: أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق الإستدامة المالية – دراسة ميدانية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٩.

المطلب الثانى

نشأة لجنة بازل ودورها فى تعزيز الحوكمة المصرفية

بحلول النصف الثاني من القرن العشرين ومع تطور القطاع المصرفي فرضت كيانات عملاقة وجودها بقوة على الساحة المصرفية فيما يعرف بالبنوك الدولية العملاقة وهي البنوك التي تعمل في أكثر من دولة فظهرت مشكلة الرقابة على هذه البنوك، وكيفية هذه الرقابة، وآلية تفعيلها، فقد اتجهت الدول الصناعية الكبرى وفطنت مبكراً لهذه المشكلة التي تهدد الصناعة المصرفية العالمية وكونت لجنة لأنظمة الرقابة والتخطيط المصرفي يكون مقرها فى مدينة (بازل) في سويسرا حيث مقر بنك التسويات الدولية [١] وقد إستمدت هذه اللجنة اسمها من المدينة السويسرية بازل وأصدرت في عام ١٩٨٥م وطبقت في عام ١٩٩٤م وسميت (بازل) ونشأت كنتيجة للتفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر، وصولاً إلى فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة أساسه التنسيق بين السلطات الرقابية فيها للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وتبعاً لذلك تشكلت لجنة بازل أو لجنة بال أو لجنة كوك للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية عام ١٩٧٤ م تحت إشراف بنك التسويات الدولية. والأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام ١٩٨٨م معياراً موحداً للملائة المصرفية أو لكفاية رأس المال ليكون هذا المعيار ملزم لجميع البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعياراً دولياً أو عالمياً للدلالة على مكانة ومركز البنك المالي وتقوية ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك. وأقرت اللجنة في هذا الصدد إتفاقية بازل التي أصبح بمقتضاها يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها

---

[١]) بنك التسويات الدولية (BIS) هيئة دولية تهتم بالتعاون النقدى والمالى على المستوى الدولى، وهو يتخذ شكل بنك البنوك المركزية، وفى هذا الإطار يعمل البنك بصفته: منتدى يسهل المشاورات والمناقشات ومشاريع القرارات بين البنوك المركزية فيما يتعلق بالأمور المالية والإحترازية الدولية، وكمركز بحث إقتصادى ونقدى، وكمجال عالى المستوى للبنوك المركزية فى صفقاتها المالية، وكعون أو محكم للعمليات المالية الدولية، وأسس عام ١٩٣٠م، وهو بذلك يمثل أكبر هيئة مالية دولية، ويقع مقره الإجتماعى بمدينة بازل السويسرية، إضافة إلى أنه له مكتب تمثيل بهونغ كونغ وآخر بمكسيكو، وللبنك ثلاث هيئات لإتخاذ القرار وهى الجمعية العامة للبنوك المركزية الأعضاء، ومجلس الإدارة، ولجنة الإدارة.

- د. بن على بنعزوز، د. عبد الكريم قندوز، د. عبد الرازق حبار: إدارة المخاطر(إدارة المخاطر– المشتقات المالية – الهندسة المالية)، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٣، ص ٢٤٦.

الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الإئتمانية إلى نسبة معينة كحد أدنى، وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة. [١]

وانعطافاً على ما جاء بلجنة بازل التى عرفت حوكمة البنوك من منظور الصناعة المصرفية لتتضمن حاكمية البنوك من منظورها الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون البنك من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا فإن الحوكمة الرشيدة للبنوك وفقاً للجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية تتضمن أهم الخطط والسياسات الأتية: [٢]

١- وضع وتحديد وتطبيق المسؤوليات وإتخاذ القرارات والمساءلة للحصول على معلومات البنك في تحديد المخاطر.
٢- تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفي والمالي.
٣- إدارة أعمال البنك اليومية وتوافر نظام للرقابة الداخلية والخارجية بما في ذلك مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية والالتزام بالسلوكيات والممارسات المهنية والأخلاقية السليمة والقواعد واللوائح الإشرافية المطبقة.
٤- وضع أهداف وخطط وسياسات البنك مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمالكين المؤسسين والمساهمين الآخرين.
٥- التزام البنوك بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والآمنة التي تتماشى مع التعليمات والقوانين.

---

[١] أ. شرفى أسية: مقررات لجنة بازل ودورها فى مواجهة المخاطر المصرفية، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المجد الثالث، العدد الثانى، الجزائر، ٢٠١٩، ص٤٥٣ – ٤٥٤.

- أنظر فى ذات المعنى:

تقرير إتحاد بنوك مصر: معايير الرقابة المصرفية من مدينة بازل إلى بنوك العالم، والمنشور بتاريخ الرابع من يوليو سنة ٢٠١٧، موقع بوابة بنوك مصر، الرابط: https://febanks.com/3368/

- وأنظر أيضاً فى السايق ذاته:

د. يوسف بوعيشاوى: إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل 1, 2, 3 ، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٧٨.

[٢] د. عبد النبي مسعود أمحمد التائب: أثر أدوات الحوكمة المالية على الآداء المالي للبنوك التجارية، رسالة دكتوراه، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٤.

٦- حماية حقوق أصحاب المصالح من مساهمين ومودعين بشكل مستمر بحيث يتم تحقيق أفضل المنافع الإقتصادية والإئتمانية.

ولقد ضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية معايير خاصة بالحوكمة في البنوك لتحقيق تلك أهدافها، يمكن إستعراض جانب منها فيما يلى: [١]

١- الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للبنك وتحديد مسئوليات الإدارة .
٢- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإداركهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا.
٣- ضرورة فاعلية دور المراقبين وإداكهم لاهمية دورهم الرقابي.
٤- ضرورة توافر الشفافية والافصاح في كافة أعمال وانشطة البنك والإدارة وتوفير نظام معلوماتى فعال، يخدم الأهداف الإستراتيجية للبنك.

كما قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بدورها في تطوير متطلبات ومبادئ ومعايير الحوكمة حيث أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مبادئها لمتطلبات تطوير الحوكمة بعنوان تعزيز حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية يتضمن ثمانية مبادئ أساسية للحوكمة في البنوك والتي تعتبر بمثابة المعايير الدولية لحوكمة البنوك وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: [٢]

المبدأ الأول: التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ودورهم في هذا الاطار، وأن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات والأحكام المناسبة لإدارة شؤون البنك وأعماله اليومية.

المبدأ الثاني: وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك من قبل مجلس الإدارة ومتابعة أعماله.

---

[١]) أ. دعاء حسن محمد صلاح الدين: مدى إلتزام البنوك بتطبيق تعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة فى البنوك التجارية فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٩٠.

[٢]) د. سهير محمود معتوق: الحوكمة فى الجهاز المصرفى، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، المجلد الحادى والثلاثون، ٢٠١٧، ص ١٩٤.

المبدأ الثالث: التوزيع السليم للمسؤوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة لها، مع المساءلة والمحاسبة داخل البنك سواء لأنفسهم أم لجميع العاملين على حد سواء.

المبدأ الرابع: وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنك وإدراك المراقبين لأهمية دورهم الرقابى.

المبدأ الخامس: الإستفادة المثلى من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين، والوعى الكامل بأن الرقابة الداخلية والخارجية للبنك تسهم في تحقيق وتطوير الحوكمة من خلال التجارب العملية للتطبيق وتوفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها.

المبدأ السادس: أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الثقافة العامة للبنك ومع الإستراتيجية والأهداف طويلة الأجل.

المبدأ السابع: تفهم أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبيئة التشريعية التي تحكم العمل في البنك وكذلك الهيكل التشغيلي فيه والإلتزام الكامل بالقوانين والتعليمات السارية.

المبدأ الثامن: توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة العليا وفي التقارير الصادرة عنها حيث توفر تلك التقارير بياناً مفصلاً عن الميزانية العامة للبنك، وتقييمات لجان المراجعة الداخلية والخارجية، والتوقعات المستقبلية للخسائر المحتملة، والتقييمات النوعية، بما لها من أثر مباشر على حوكمة المخاطر بالبنك. [١]

[1])Charles W. Calomiris: Corporate governance and risk management at unprotected banks National banks in the 1890, Journal of Financial Economics, Columbia Business School, New York, United States, 2016, P. 515.

خاتمة الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور لجنة بازل في حوكمة البنوك وقسمت الدراسة إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول منها مفهوم حوكمة البنوك وأهميتها وأهدافها وأهم خصائصها، وتعرضت الدراسة في المطلب الثاني إلى نشأة لجنة بازل ودورها في تعزيز الحوكمة المصرفية فتناولنا مفهوم حوكمة البنوك وأهميتها وأهدافها وخصائصها من الإنضباط والافصاح والشفافية والإستقلالية والمساءلة والإطار التنظيمي القانوني الفعال الذي يحكم مبادئ حوكمة البنوك ووضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك ومراعاة حقوق المساهمين ومراعاة الشفافيه عند تطبيق الحوكمة. كما تناولنا في المطلب الثاني نشأة لجنة بازل ودورها في تعزيز الحوكمة المصرفيه وتعرضنا لما وضعته لجنه بازل للرقابه المصرفية من معايير خاصة بالحوكمه البنوك لتحقيق أهدافها والدور الذي لعبته تلك اللجنة في تطوير متطلبات ومبادئ ومعايير الحوكمة وتعرضت الدراسة لما أصدرته لجنة بازل للرقابة المصرفية من مبادئ لمتطلبات تطوير الحوكمة بعنوان تعزيز حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية يتضمن ثمانية مبادئ أساسية للحوكمة في البنوك والتي تعتبر بمثابة المعايير الدولية للحوكمة المصرفية. وانتهت الدراسة إلى الوقوف على عدة نتائج كما أوصت بالعديد من التوصيات والتى تتناولها فيما يلى:

أولاً: النتائج:

١- أثبتت الدراسة أن وضع قواعد وحدود واضحة لدور أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالنك، مع المساءلة والمحاسبة داخل البنك سواء لأنفسهم أم لجميع العاملين على حد سواء يسهم فى رفع كفاءة البنك وجاهزيته للمنافسة.

٢- أن توافر الشفافية والافصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة وتوفير نظام معلوماتى فعال، يخدم الأهداف الإستراتيجية للبنك.

٣- أثبتت الدراسة أن الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للبنك وتحديد مسئوليات الإدارة يسهم تفعيل مبادئ الحوكة الرشيدة.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب التأكد دائماً من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإداركهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا.

٢- تهيب الدراسة بالبنوك المركزية التحقق بصفة دورية من التزام البنوك بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والآمنة التي تتماشى مع التعليمات والقوانين.

٣- يجب توفير قنوات لنشر المعلومات لتمكين مختلف الأطراف ذوي المصالح من الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة في الوقت المحدد.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ): الرسائل العلمية:

١- أحمد عدنان أبو الهيجاء: " **أثر موثوقية نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان** "، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٧.

٢- الشريف بكر أحمد حسين: " **آليات حوكمة الشركة ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي – دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي السوداني** "، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٩.

٣- عبد النبي مسعود أمحمد التائب: " **أثر أدوات الحوكمة المالية على الآداء المالي للبنوك التجارية** "، رسالة دكتوراه، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠١٣.

٤- عبيده محمد داود الجماصى: " **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق الإستدامة المالية – دراسة ميدانية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين** "، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٢٢.

٥- ماهر أسامه نايف شبير: " **أثر إستخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين** "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠١٧.

٦- نهلة النور محمد المكي: " **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية** "، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٤.

(ب): المقالات والدوريات والمجلات والكتب العلمية:

١- أكرم يوسف عواد النجداوى: " **تقييم مدى إلتزام البنوك الإسلامية فى الأردن بمبادئ لجنة بازل بخصوص حوكمة الشركات** " مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عدن، ٢٠١٣.

٢- بن على بنعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرازق حبار: " **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر – المشتقات المالية – الهندسة المالية)** "، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٣.

٣- دعاء حسن محمد صلاح الدين: " **مدى إلتزام البنوك بتطبيق تعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة فى البنوك التجارية فى مصر** "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٨.

٤- رندة الدبل: " **تقييم الشركات العائلية** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ٢٠١٩.

٥- ريم محمد محمود عبد المنعم: " **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على إستخدام المشتقات المالية فى البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية** "، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠٢٠.

٦- زناقى بشير، معاريف محمد: " **أثر آليات الحوكمة على إدراة المخاطر المصرفية فى البنوك – دراسة إستطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت** "، مجلة البديل الإقتصادى، جامعة الدكتور مولاى الطاهر سعيدة، الجزائر، ٢٠١٩.

٧- سهير محمود معتوق: " **الحوكمة فى الجهاز المصرفى** "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، المجلد الحادى والثلاثون، ٢٠١٧.

٨- شرفى أسية: " **مقررات لجنة بازل ودورها فى مواجهة المخاطر المصرفية، مجلة إقتصاديات المال والأعمال** "، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المجد الثالث، العدد الثانى، الجزائر، ٢٠١٩.

٩- فاطمة سعيد سعد على النمر: " **أثر لجنة بازل على إدارة الارباح فى البنوك المسجلة فى البورصة المصرية** "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢٠.

١٠- فهد بلعلمى: " **الحوكمة وقدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية فى ظل أزمة كورونا** "، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج فى الإقتصاد العالمى، المدرسة العليا للتجارة، مخبر الإصلاحات الإقتصادية والتنمية وإستراتيجيات الإندماج فى الإقتصاد العالمى، الجزائر، ٢٠٢٣.

١١- فؤاد محمد عيسى: " **دور الحوكمة وإختبارات الضغط فى ضبط آداء القطاع المصرفى فى مصر** "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٣.

١٢- محمد برعى سراج الدين: " **الحوكمة التعريف والمفهوم والدروس المستفادة** "، مجلة المال والإقتصاد، بنك فيصل الإسلامى السودانى، العدد الثانى والثمانون، السودان، ٢٠٢٢.

١٣-محمد سامى سلامة خلف: " **أثر آليات الحوكمة على أداء ومخاطر البنوك فى القطاع المالى المصرى** "، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٣.

١٤- نجلاء إبراهيم عبد الرحمن: " **دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الإئتمان البنكي – دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية** "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٨.

١٥- هبة مجدى عبد الحميد أحمد: " **دور حوكمة البنوك التجارية المصرية فى تحسين جودة الخدمات المصرفية** "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠١٧.

١٦- ياسر عوض شعبان عبد الرسول: " **آليات الحوكمة ودورها فى التنمية الإقتصادية**"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، مصر، ٢٠١١.

١٧- يوسف بوعيشاوى: " **إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل 3 ,2 ,1** "، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Abdullah A. Aljughaiman: " **Do banks effectively manage their risks? The role of risk governance in the MENA region** ", journal Account. Public Policy, Newcastle University Business School, Newcastle University, United Kingdom, 2019.

2- Hajar Raouf: " **Risk governance and financial stability: Acomparative study of conventional and Islamic banks in the GCC** ", Global Finance Journal, Prudential Regulation Authority, Bank of England, UK, 2022.

3- Li Wang: " **Bank shareholder network and board governance: Evidence from Chinese commercial banks** ", Journal of Innovation & Knowledge, Faculty of Economics and Management, East China Normal University, Shanghai , China, 2023.

4- Xing Zhang: " **Internal risk governance and external capital regulation affecting bank risk-taking and performance: Evidence from P.R. China** ", journal International Review of Economics and Finance, enmin University of China, Beijing, PR China, 2021.

5- Chrysovalantis Gaganis: " **Macroprudential policies, corporate governance and bank risk:Cross-country evidence** " ,Journal of Economic Behavior and Organization, Department of Economics, University of Crete, Greece, 2020.

6- Charles W. Calomiris: " **Corporate governance and risk management at unprotected banks National banks in the 1890** ", Journal of Financial Economics, Columbia Business School, New York, United States, 2016.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

تقرير إتحاد بنوك مصر: معايير الرقابة المصرفية من مدينة بازل إلى بنوك العالم، والمنشور بتاريخ الرابع من يوليو سنة ٢٠١٧، موقع بوابة بنوك مصر، الرابط: https://febanks.com/3368/